



يعدُّ أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) من أعلام العربية، وفارساً من فرسانها الذين لا يشق لهم غبار. حذق علوم العربية، ولا سيما النحو والتصريف، وخبر أسرارها ودقائقها¹. وتمثّل أعماله وجهوده في العربية "تقدُّماً كبيراً جدّاً في المنهج، وفي الأسلوب، وفيما وصل إليه من نتائج، بحيث إنّ كثيراً جداً ممّا قرّره هذا العالم الكبير منذ ألف عام، وجد قبولاً من أحدث مناهج الدرس اللغوي"².

ويتميّز أسلوبه بالجاذبية، وبلاغة العبارة، ووضوح المعنى، وبمسحة السحر والجمال، وعذوبة الكلمة التي تطبع أدهاءه. ويمكن القول، بدون مبالغة، إنّّه الوحيد من

النحاة العرب الذي استطاع أن يقدم لنا مسائله وأبحاثه في الخصائص - على الرغم مما تتميز به المباحث الصوتية والصرفية والنحوية أحياناً من تجريد وجفاف - في صورة يشتهيها القلب وتقبل عليها النفس³؛ وذلك لأن ابن جني كان يقوم بالتحليل، ويغوص في أعماق المعاني لإجلاتها وكشف جمالها ومواطن الروعة فيها⁴.

وابن جني وإن صبَّ كلَّ اهتمامه على دراسة القضايا الصوتية والصرفية والنحوية؛ فإن مؤلفاته - ولاسيما الخصائص - لم تخل من مباحث متميزة في البلاغة العربية كالقديم والتأخير، والإيجاز، والحذف، والحمل على المعنى، والأساليب الخيرية والإنشائية، وعلاقة اللفظ بالمعنى، والجاز، والتشبيه وغيرها.

ولم أجد من التفت إلى جهوده في الدرس البلاغي - في حدود ما أعلم - لأن الرجل مُصنّف ضمن علماء النحو والصرف. ولذلك سأحاول أن أنفض الغبار عن آرائه في قضايا البيان العربي، وأنبّه على أن هذه القضايا موزعة ومبثوثة في تضاعيف كتابه الخصائص، ولا يتوصل إليها الباحث إلا بكثير من الجهد والتأمل.

وأشير إلى أنني اخترت كتابه الخصائص لأن كلَّ متأمل فيه - كما ذكر ابن جني - يجد ضالته؛ سواء كان متكلماً، أو فقيهاً، أو متفلسفاً، أو نحويّاً أو متأدياً. فهو كتاب غايته "تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة، وسداد مصادرها ومواردها، وبه وبأمثاله تُخرج أضعافها، وتبعج أحضانها"⁵. ولم يكن ابن جني مبالغاً فيما قال؛ فقد أظهر براعة في التحليل، ومقدرة عجيبة على تفكيك العبارة، واكتناه ظلالها لتقدم الوجه المقبول، كما أومأنا إلى ذلك.

1- التشبيه:

لم يتحدث ابن جني عن التشبيه، باعتباره بحثاً شاملاً، وإنما ورد حديثه عن نوع من التشبيه أسماه: باب من غلبة الفروع على الأصول، قال فيه: "هذا فصل من العربية طريف، تجده في معاني العرب... ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة"⁶، ومثل له بقول ذي الرُّمة في رمل لئن قطعه من ليل مظلم⁷:

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَدَارَى قَطَعَتْهُ إِذَا أَلْبَسَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَازِسُ

وعلق عليه قائلاً: "أفلا ترى ذا الرُّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً؛ وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء"⁸.

فالأصل في تشبيهات العرب ألهم يشبهون الفرع بالأصل حتى يكون معنى التشبيه واضحاً وظاهراً، أمّا في هذا البيت؛ فقد قلب "ذو الرُّمة العادة والعرف، فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء. وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة؛ أي قد ثبت هذا الموضع، وهذا المعنى لأعجاز النساء، وصار كأنه الأصل فيه؛ حتى شبه به كثبان الأنقاء"⁹. ومن أمثله التي ذكرها ابن جني قول الشاعر¹⁰:

فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَلَأَحَتِهَا وَلِلْقَضِيبِ شَيْءٌ مِنْ تَشْيِهَاسَا

فالعادة والعرف، في مألوف الشعراء، أن يشبهوا المرأة بالبدن والقضيب؛ ولكن البحري قلب لبيالغ في تأكيد جمال هذه المرأة وصفتها.

وقول أبي الطيب المتنبي¹¹:

نَحْنُ رُكْبٌ مِلْجَنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجَمَالِ

فقد جعل "كوفهم جنّاً أصلاً، وجعل كوفهم ناساً فرعاً، وجعل كون مطاياهم طيراً أصلاً، وكونهاً جَمَلاً فرعاً"¹². وقد ذكر ابن جني أن هذا النوع من حمل الأصل على الفرع لما كثر، وشاع واطرد في لغة العرب، صار كأنه الأصل والحقيقة في بابه.

وهو يعلل سبب تمكن هذه الفروع بأنّها في حال استعمالها "على فرعيّتها تأتي مأثى الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهي، وذلك قولهم: أنت الأسد، وكفك البحر؛ فهذا لفظه لفظ الحقيقة، ومعناه المجاز والانتساع؛ ألا ترى أنّه إنّما يريد: أنت كالأسد، وكفك مثل البحر"¹³.

وقد وجدت السابقين لابن جني مضطربين أمام هذا النوع من التشبيه. فالجاحظ حين عرض له قول الشاعر:

كَانَ الْعُطَامِطُ مِنْ غَلِيهَا أَرَاغِيزُ أَسْلَمَ تَهَجُّوْ غِفَارًا.

قال: "فجعل الأراجيز، التي شبهها في لفظها والتفافها بصوت غليان القدر، لأسلم دون غِفَار"¹⁴، والواقع أنّ الشاعر يشبّه العظامط بالأراجيز، فمعنى القلب والعكس واضح.

أمّا ابن قتيبة، فإنّه يكاد يخطئ قول الشاعر الذي استحسّنه الناس وهو:

كَأَنَّ نِيرَانَهُمْ فِي كُلِّ مَنَزِلَةٍ مُصَبَّغَاتٌ عَلَى أَرْسَانِ قَصَارٍ.

قائلاً: "وأنا أرى أن أقول: الأولى أن يُشبّه المصبّغات بالنيران، لا النيران بالمصبّغات"¹⁵.

وقد استفاد عبد القاهر الجرجاني من هذا الحديث، دون أن يشير إلى ابن حني، وتوسّع فيه، محافظاً على تسمية صاحبه، أي جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً، وقال: "وهو إن استقرت الشبيهات الصريحة وجدته يكثر فيها؛ وذلك نحو أنّهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال، ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول، فترى الشيء مشبهاً مرة ومشبهاً به أخرى.

فمن أظهر ذلك أنّك تقول في النجوم كأنها مصابيح، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح كأنها نجوم، ومثله في الظهور والكثرة تشبيه الخد بالورد، والورد بالخد"¹⁶. وقد

أورد لهذا النوع من التشبيه شواهد كثيرة من الشعر كقول أبي نواس مشبهاً النرجس بالعيون¹⁷:

لَدَى نَرْجِسٍ غَضُّ الْقِطَافِ كَأَنَّهُ إِذَا مَا مَنَحْنَاهُ الْعُيُونَ عُيُونُ
وقول ابن المعتز مشبهاً الأقحوان بالشايبا¹⁸:

وَالْأَقْحُوَانُ كَالشَّايَا الْعُرِّ قَدْ صُفِلَتْ أَنْوَارُهُ بِالْقَطْرِ
وقوله واصفاً سحابة ماطرة¹⁹:

وَسَارِيَةٍ لَا تَمَلُّ الْبُكَاءَ جَرَى دَمْعُهَا فِي خُدُودِ الثَّرَى
سَرَتْ تَقْدَحُ الصُّبْحَ فِي لَيْلِهَا بَرَقَ كَهْنِدِيَّةٌ تُنْتَضَى

وقد سَمَّاهُ المتأخرون التشبيه المقلوب، مستهدين في ذلك بنص ابن جني السابق الذي وردت فيه لفظة (قلب)²⁰. وسَمَّاهُ ابن الأثير الطرد والعكس في قوله: "واعلم أن من التشبيه ضرباً يسمَّى الطرد والعكس، وهو أن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبّه مشبهاً به، وبعضهم يسميه غلبة الفروع على الأصول، ولا تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض به المبالغة. فمما جاء من ذلك قول ذي الرُّمة:

وَرَمَلٍ كَأَرْدَافِ الْعَذَارَى قَطْعُهُ إِذَا أَلْبَسَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسَ"²¹.

وواضح هنا مدى تأثيره بكلام ابن جني، غير أنه يضيف كلاماً حسناً يقول فيه: "وهذا غير مطرد، وإنما يحسن في عكس المعنى المتعارف... ولا يحسن في غير ذلك مما ليس بمتعارف؛ ألا ترى أن من العادة والعرف أن تُشَبَّه الأعجاز بالكتبان، فلما عكس ذو الرِّمة هذه القضية في شعره جاء حسناً لا نقاشاً... ولو شَبَّه ذو الرِّمة الكتبان بما هو أصغر منها غير الأعجاز لما حسن ذلك.. فلما صار ذلك مشهوراً متعارفاً حسن عكس القضية فيه"²².

وسماه يحيى بن حمزة العلوي التشبيه المنعكس، وقال إنه على العكس والندور؛ وإنما لقّب بالمنعكس لما كان جارياً على خلاف العادة والإلف في مجاري التشبيه²³.

2 - الحقيقة و المجاز:

الحقيقة عند ابن جني هي " ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان ضدَّ ذلك " بشرط توفر قرينة تُسقط الشبهة والإلغاز؛ لأنها دليل على الحال²⁴. وإنما يُعدّل عن الحقيقة إلى المجاز، في نظر ابن جني، لمعان ثلاثة هي: الاتساع، والتوكيد والتشبيه. وهذه المعاني لجدها مقرّرة في قول الرسول - ص - في الفرس: هو بحر²⁵. أمّا الاتساع، فلاّته " زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وحواد ونحوها البحر، حتّى أنّه إذا احتيج إليه في شعر، أو سجع، أو اتساع استعمل استعمال تلك الأسماء.. وأمّا التشبيه فلاّن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه، وأمّا التوكيد فلاّته شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه؛ ألا ترى أنّ من الناس من دفع الأعراض، وليس أحد دفع الجواهر"²⁶.

وقد توفّرت الصفات الثلاثة أيضاً في قوله تعالى ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾²⁷ يقول ابن جني: " وأمّا السّعة فلاّته كآته زاد في أسماء الجهات والمحالّ اسماً هو الرحمة، وأمّا التشبيه فلاّته شبه الرحمة - وإن لم يصحّ دخولها - بما يجوز دخوله؛ فلذلك وضعها موضعه، وأمّا التوكيد فلاّته أخبر عن العرض بما يخبر عن الجوهر. وهذا تعال بالعرض، وتفخيم منه؛ إذا صير إلى حيّز ما يشاهد ويلمس و يُعائِن؛ ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلاً لرأيتموه حسناً

جَمِلاً. وَإِنَّمَا يُرْغَب فِيهِ بِأَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ وَيُعْظَمَ مِنْ قَدْرِهِ، بِأَنْ يُصَوَّرَ فِي النَفُوسِ عَلَى أَشْرَفِ أَحْوَالِهِ؛ وَأَنَّهُ صِفَاتِهِ وَذَلِكَ بِأَنْ يُتَخَيَّلَ شَخْصاً مُتَجَسِّماً لَا عَرْضاً مُتَوَهِّماً²⁸.

والعدول عن الحقيقة إلى المجاز، في الواقع، إنما يكون لغاية محدَّدة ومقصودة تقتضيها أحوال الكلام وأساليبه، كما في قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾²⁹؛ فالغرض، كما يرى ابن جني، أنَّهم أرادوا أن "يتضمنوا لأبيهم عليه السلام أنَّه إن سأل الجمادات والجن أنبأته بصحَّة قولهم؛ وهذا تناء في تصحيح الخبر؛ أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَنْ مِنْ عَادَتِهِ الْجَوَابُ"³⁰.

ولم أجد - في حدود ما قرأت من كتب القدماء - من أشار إلى هذا المعنى، على كثرة دوران هذه الآية في مباحث القدماء؛ ممَّا يدلُّ على تفرد ابن جني في كثير من آرائه، وتميَّزه في كشف أغوار هذه اللغة الشريفة والغوص في أسرارها³¹.

ويذهب ابن جني إلى القول، على خلاف معظم البلاغيين، بأنَّ أكثر هذه اللغة جار على المجاز لا على الحقيقة، ولا سيما في الأفعال؛ فقوله "قام زيد، معناه: كان منه القيام؛ أي هذا الجنس من الأفعال. ومعلوم أنَّه يكن منه جميع القيام.. ومعلوم أنَّه لا يجتمع لإنسان واحد، في وقت واحد، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كُله الداخل تحت الوهم؛ هذا محال عند كلِّ ذي لب"³².

وعليه فإنَّ قولنا: قام زيد مجاز لا حقيقة، وهو من قبيل وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة، وتشبيه القليل بالكثير. وممَّا يدلُّ على أنَّ الإنسان لا يقوم كلُّ القيام أنَّنا نقول "قمت قومةً، وقومتين، ومائة قومة، وقياماً حسناً وقياماً قبيحاً"³³. ومثله: قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء الليل، وانصرف النهار، وقطع الأمير اللصَّ، وضربت عمراً، وضربت زيدا رأسه وظهره وهلمَّ جرّاً³⁴. وإِنَّمَا ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ فِي تَغْلِيْبِ الْمَجَازِ عَلَى

الحقيقة ليتوافق ذلك مع معتقده في الاعتزال؛ في أن الله عزَّ وجل لا يخلق أفعال العباد. قال "وكذلك أفعال القدم سبحانه، نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله؛ ألا ترى أنه عزَّ اسمه لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عزَّ وعلا" ³⁵.

ف قوله تعالى ﴿مِمَّا عَمِلْتُمْ أُيْدِينَا﴾ ³⁶، و﴿يَتَقَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾ ³⁷، و﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ ³⁸، و﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ³⁹ و﴿السَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ⁴⁰، وغيرها من الآيات التي توهم بالتجسيم، إنما هي من قبيل المجاز ⁴¹.

فالمعتزلة، وابن جني واحدٌ منهم، جعلوا المجاز وسيلة للتأمل والنظر، وفسروا بواسطته كل ما يتعارض مع معتقدهم في نفى التشبيه والتجسيم عن ذات الله عزَّ وجل ⁴².

وقد أفاد البلاغيون المتأخرون من إشارة ابن جني إلى أن من الحذف والزيادة ما يقع مجازاً، وذلك في قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ⁴³، وقولنا: بنو فلان يطؤون الطريق. فوضعوا نوعاً من المجاز سموه "مجاز الحذف" ⁴⁴.

وأما حديثه عن الاستعارة، فجاء عرضاً في باب الحقيقة والمجاز، دون أن يتوسّع فيها. ومن الأمثلة التي ذكرها قول طرفة ⁴⁵:

وَوَجْهٌ كَانَ الشَّمْسُ حَلَّتْ رِداءَهَا عَلَيْهِ، نَقِي اللُّونِ لَمْ يَتَخَذْ
وقول الآخر ⁴⁶:

تَغْلَغَلْ حُبُّ عَثْمَةَ فِي فُؤَادِي فَبَادِيهِ مِنَ الْخَافِي يَسِيرُ

فقد جعل طرفة للشمس رداء ووصف الثاني الحب بالتغلغل، وهو وصف يخص الجواهر "لا المعاني ألا ترى أن المتغلغل في الشيء لا بد أن يتجاوز مكاناً إلى آخر؛ وذلك

تفريغ مكان وشغل مكان⁴⁷. وكذلك قولهم بَنَيْتُ لَكَ فِي قَلْبِي بَيْتًا. فهذه كَلَّهَا استعارات داخلية تحت المجاز⁴⁸.

وقد ذكر ابن جني الاستعارة المكنية بفحواها ومعناها دون أن يشير إلى مصطلحها، في مثل قولنا: بنو فلان يطوهم الطريق؛ فنحن هنا قد أخبرنا "عمًا لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه.. ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه؛ فشبهته بهم، إذا كان هو المؤدّي لهم، فكأنه هم"⁴⁹.

ولا شك أن هذه الملاحظات الذكية كانت إشارات وملامح أفاد منها اللاحقون من أهل اللغة والبلاغة والنقد في إثراء الدرس البلاغي، وفي إضافة كثير من الآراء والأفكار التي ساعدت على فهم الأساليب العربية، وطرائق التعبير المختلفة التي يسلكها الشعراء والكتاب في إبداعهم شعراً ونثراً، ولا سيما عبد القاهر الجرجاني وابن الأثير والزمخشري والسكاكي، وغيرهم.

¹ ينظر الفهرست، ص 397 - 401، ومعجم الأدباء، ج 12 ص 103 وبغية الوعاة، ج 2 ص 132.

² دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، ص 160.

³ ينظر تقديم محقق الخصائص لابن جني، ج 1 ص 27 والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرآن الثالث، د. محمد حسين آل ياسين، ط 1، ص 491.

⁴ ينظر مثلاً تحليله لمعنى (أو) وردّه لرأي الفراء في قول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا، أَوْ أَنتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

في الخصائص، ج 2 ص 458. والبيت في الديوان، ص 121.

و ينظر أيضاً تحليله للآية 65 من البقرة ﴿كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ الخصائص، ج 1 ص 158 - 159، وغير ذلك من التحليلات الكثيرة التي تنبئ بمعرفته الدقيقة خبائراً اللغة العربية ومكنوناتها.

- ⁵ الخصائص، ج1 ص 77 وص 67.
- ⁶ الخصائص، ج1 ص 300.
- ⁷ الديوان، ص 256.
- ⁸ الخصائص، ج1 ص 300 وج 2 ص 176.
- ⁹ نفسه، ج1 ص 302.
- ¹⁰ نسبه ابن جني إلى البحري، ولم أجده في الديوان، دار صادر وبيروت للنظابة والنشر، 1385هـ - 1966م.
- ¹¹ شرح ديوان المتنبي للشيخ ناصيف اليازجي، ج1 ص 263.
- ¹² الخصائص، ج1 ص 302.
- ¹³ نفسه، ج2 ص 177، وينظر أيضاً ج1 ص 303.
- ¹⁴ البيان والتبيين، ج2 ص 242.
- ¹⁵ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج2 ص 199. قال ابن منظور: "وقَصَرَ الثوبَ قِصَارَةً... وقَصَرَهُ... حَوْرَهُ ودَقَّه؛ ومنه سمي القَصَّار... والقَصَّارُ والمُقَصِّرُ: المَحْوَرُ للثياب؛ لأنه يدقها بالقَصْرِ التي هي القطعة من الخشب" اللسان، ج5 ص 3649.
- ¹⁶ أسرار البلاغة، ص 177.
- ¹⁷ ديوان أبي نواس، ص 325. وفيه (أرى نرجساً).
- ¹⁸ ولم أجده في ديوان ابن المعتز، دار صادر، بيروت.
- ¹⁹ ديوان ابن المعتز: 21.
- ²⁰ ينظر مفتاح العلوم، ص 146-147 والإيضاح للخطيب القزويني، ص 244.
- ²¹ المثل السائر، ج1 ص 403.
- ²² نفسه، ج1 ص 403 - 405.
- ²³ ينظر الطراز، ج1 ص 309.

- ²⁴ ينظر الخصائص، ج 2 ص 442. ولم يكذ البلاغيون المتأخرون يضيفون شيئاً إلى هذا التعريف.
ينظر الإيضاح، ص 272
- ²⁵ واضح من هذا المثال أن التشبيه مازال عند ابن جني في دائرة المجاز؛ لأنه عند المتأخرين من باب التشبيه البليغ. ينظر الخصائص، ج 2 ص 177.
- ²⁶ الخصائص، ج 2 ص 442 - 443.
- ²⁷ سورة الأنبياء، الآية 75.
- ²⁸ الخصائص، ج 2 ص 443 - 444. وواضح ههنا استفادة المتأخرين من ذكره " المحال "؛ فقد جعلوها إحدى علاقات المجاز المرسل وسموها المحلية. ينظر الإيضاح، ص 282.
- ²⁹ سورة يوسف، الآية 82.
- ³⁰ الخصائص، ج 2 ص 447.
- ³¹ الآية محمولة عند معظم القدماء على تقدير المضاف. ينظر كتاب سيبويه، ج 1 ص 212 و 237، ومعاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، ج 2 ص 345، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ج 1 ص 8، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، ص 11، وإعراب القرآن للزجاج، ج 1 ص 71 والنكت في إعجاز القرآن للرماني، ص 76، والصناعيين لأبي هلال العسكري، ص 200.
- ³² الخصائص، ص 2 ص 448 و ج 3 ص 247.
- ³³ المصدر نفسه ج 2 ص 448.
- ³⁴ ينظر تفصيل ذلك في الخصائص، ج 2 ص 449 و ما بعدها، و ج 2 ص 456.
- ³⁵ الخصائص، ج 2 ص 449.
- ³⁶ سورة يس، الآية 71.
- ³⁷ سورة الرحمن، الآية 27.
- ³⁸ سورة طه، الآية 39.
- ³⁹ سورة القلم، الآية 42.

- ⁴⁰ سورة الزمر، سورة 67.
- ⁴¹ ينظر الخصائص، ج 3 ص 248 وما بعدها.
- ⁴² ينظر البلاغة عند المفسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. رايح دوب، ص 219 و 227.
- ⁴³ سورة يوسف، الآية 82 وهي الآية التي استشهد بها الرّمانى في الإيجاز بال حذف، دون أن يعلق عليها. ينظر النكت في إعجاز القرآن، ص 76.
- ⁴⁴ ينظر الإيضاح، ص 328. وقد أنكر عبد القاهر الجرجاني هذا النوع من المجاز. وسماه ابن رشيق "الاكتفاء". ينظر أسرار البلاغة، ص 362 والعمدة، ج 1 ص 251.
- ⁴⁵ ديوان طرفة بن العبد، ص 33.
- ⁴⁶ وهو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود بن وائل. ينظر الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، ج 8 ص 94.
- ⁴⁷ الخصائص، ج 2 ص 444.
- ⁴⁸ ينظر المصدر نفسه ج 2 ص 445.
- ⁴⁹ الخصائص، ج 2 ص 446.